مجلة التعليمية
ISSN: 2170-1717
EISSN 2602-6015

المجلد 13 / العـدد: 03 (2023)، ص 28 - 37

صيرورة الخطاب بين السلطة الموكولة والسلطة الذاتية

the discourse process between the authority entrusted and the autonomous authority.

عماريش فاطمة*
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)
f.amariche@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/27 تاريخ القبول: 2022/10/21

ملخص:

كثيرا ما يبني الخطاب علاقات بين الناس ويهدم أخرى، يؤسس دولا ويدمر غيرها خاصة في يومنا هذا ومع انتشار وسائل الاعلام يا ترى من أين يستمد الخطاب هذه السطوة "السلطة"؟ هل هي سلطة مستمدة من ذات المتكلم أو المجتمع بمكوناته المخلفة أم أنه سلطة بذاته؟ تحت هذا الاشكال تتأسس هذه الورقة البحثية التي تمخض، عنها قولنا بضرورة تحالف السلطة مع الخطاب بعد أن حكمت فئة من الباحثين بتبعية السلطة الخطابية لسلطات أخرى كالسياسة والمجتمع ... لتقول فئة أخرى أنه سلطة بذاته.

الكلمات المفتاحية: (الخطاب، السلطة، المجتمع، المتكلم)

Abstract:

the discourse often builds relationships between people, destroys others, establishes states.and destroys others, especially today,by the spread of the media(new means of media). From where does the speech drive this authority , I wonder: is it an authority drived from the same speaker or the society and its various components ?Or it is an authority itself ? Under these figures , this research is based.that resulted in as saying the necessity of alliance of the power with the speech .After a group of researchers ruled that the rhetoric is dependent on other authorities such as the political and society. For another group to say that it is antonomous.The abstract

Keywords: Discourse ،Authority ،the society ،The speaker

* عماريش فاطمة.

1. مقدمة:

إنّ النّاظر لأول وهلة يتساءل عن تعاضد كلمتي الخطاب والسلطة، كيف لهذين الكيانين أن يترابطا في سياق واحد، غير أن نظرة فاحصة لكنههما باعتبار الخطاب « كلّ تلفظٍ يقتضي متكلمًا ومستمعًا وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما»[1]و السّلطة بكونها «القدرة على التأثير في الأشخاص ومجريات الأحداث باللّجوء إلى مجموعة من الوسائل تتراوح بين الإقناع والإكراه »[2] إن هذه النظرة تلغي أي حد فاصل بينهما حتى لكأن الخطاب سلطة والسلطة لا يمكنها النّفاذ إلا بالخطاب يدفعنا هذا إلى القول أن غاية التغيير، و التأثير والاقناع التي تنشدها السلطة لا يمكنها أن تخرج عن حيز الخطاب، إنه يبلورها ويوجهها بحسب قوانينه، وبالتالي فإن للخطاب سلطة لكن وبما أنّه نتاج متكلم ما ينتمي بدوره إلى مجتمع ما، فهل يستمد هذا النتاج سطوته من ذات المتكلم أو المجتمع بمكوناته المخلفة أم أنه سلطة بذاته؟ ونحن إذ نتناول سلطة الخطاب فإننا نبتغي من وراء الكشف عن علاقة السلطة بالمجتمع بمختلف مكوناتها ومختلف الآراء التي تناولت علاقة السلطة بالخطاب متوسلين لذلك منهجا وصفيا .

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

2. علاقة السلطة بالمجتمع :

لا نستطيع أن نتخيّل مجتمعا دون سلطة أو سلطة دون مجتمع. إنّ السّلطة عموما سياسية أو غير سياسية لا تقوم إلاّ في جماعة وعلى ذلك فإنّ ظاهرة السّلطة عموما هي ظاهرة اجتماعية فليست السّلطة السّياسية وحدها هي التي تتمتّع بخاصيته الاجتماعية وإنّما يشاركها في ذلك السّلطات القائمة في التجمعات الإنسانية الأخرى ...يقصد بالسلطة غير السّياسية أو بالسّلطة الاجتماعية التوصل من خلال علاقات تقام مع الآخرين أو الظفر بطاعتهم، ومصادر هذه السلطة الاجتماعية متعددة كالثراء المادي والمركز الاجتماعي الذي يحتلّه شخص ما والذي يكون ناتجا عن شغله لوظيفة حكومية، وقد يكون مصدر السلطة أيضا هو العلم والثقافة أو الفن فكبار العلماء والخبراء والفنانين يتمتعون بسلطة يمكنهم بواسطتها أن يؤثّروا على سلوك الآخرين

فالسّلطة إذن سلطات تبسط نفوذها على مساحة المجتمع كاملة فكما نجدها في قمّة الدولة في الحكم السّياسي (عند شيخ القبيلة أو الملك أو الرئيس) فإنّنا نجدها في المستويات الأقل عند الوزراء، وكذا الولاّة والقضاة، ورجال الدين والفن، و الأب والأم ....على أنّ السلطة في سعيها إلى التأثير على سلوك الناس وتوجيهه نحو الأهداف والغايات التي يحددها من له القدرة على فرض إرادته التي لا تقتصر على استعمال القسر فحسب إذ باستطاعتها تأمين الخضوع عن طريق الحظوة أو المكانة الاجتماعية وحتى السلوك الراقي، لتضمن استمرارها، و تجدد دورها في المجتمع، وبالتالي يمكننا القول أنّ السلطة سلطات أو على حد تعبير بارت إنّها متعددة مثل الشياطين، إنّها يمكن أن تقول على نفسها: «اسمي كثرة كثيرة، في كلّ مكان، وفي جميع الجهات جهة الرؤساء والأجهزة كبيرها وصغيرها، وصوب الجماعات المقهورة أو القاهرة، هناك في كلّ مكان أصوات مشروعة تعي لنفسها الصلاحية لتسمع خطاب كلّ سلطة وأعني خطاب الغطرسة، ها نحن نرى أنّ السلطة حضارة في أكثر

الآليات التي تتحكم في التبادل الاجتماعي رهافة في الدولة، وعند الطبقات والجماعات ولكن أيضا في أشكال الموضة والآراء الشائعة، والمهرجانات والألعاب والمحافل الرياضية والأخبار .... »[3]

ينسف بارت إذن صومعة السّلطة الواحدة المنحصرة في السياسة لتتشظى لديه باسطة سطوتها حتى على الفن، تماما مثلما تصوّرها ميشال فوكو، حيث لم يعد ممكنا تناولها في ثنائية الدولة، والمجتمع هذه الثنائية التضليلية التشويهية ذلك أنّها تمتدّ في حقيقتها من «سلطة الموروث الجيني الصيغي، إلى سلطة الوعي ثمّ سلطة المجتمع ... من الأسرة إلى الدولة وشبكة العلائق السّلطانية الوسيلية – أو الغائية أحيانا –الممتدة بين خلاياها الحسيّة والمتعالية معا »[4]

إنّ تفشّي السلطة في خلايا المجتمع هو ما يُسمى عند بالانديه بخاصية " اللّبس" «حيث القران بين القوّة والضعف، بين العنف والمهادنة وفي نفس الآن الذي تسعى فيه السلطة لزيادة هيمنتها وتوطيد استمرارها فإنّها تعمل على تحقيق الأهداف والمصالح الجماعية، فللسلطة سمة التأرجح والتراوح بين طبيعتها النرجسيّة، وبين ما يؤمن هذه النرجسية ويناقضها في نفس الآن، أي الغيرة القائمة في الأهداف الجماعية »[5] ف « طغاة الفراعنة الذين تركوا لنا الأهرامات كشاهد على إنسانية صارفة هم أنفسهم الذين وضعوا مقاييس النيل وشقوا النزع واستصلحوا الأراضي الزراعية للفلاحين »[6].

تتسم السلطة إضافة إلى خاصية اللبس بالمحافظة واللاّتساوق والقداسة، فحين تدعوا السلطة إلى احترام القواعد لتضمن الاستقرار، ولتتقي كلّ أشكال الفوضى الممكنة إنّما تقوم لتحافظ على حالات اجتماعية معينة، يتدخل في تحديدها « الجنس والعمر والموقع الاجتماعي والاختصاص والصفات الشخصية »[7]

إنّ الحفاظ على هرمية معيّنة يولد ما يدعوه بلانديه باللاتساوق، واللاتكافؤ في العلاقات الاجتماعية، حيث تسود الهيمنة والتبعية، الأمر الذي يولّد بدوره ما يسمى بالقداسة لدى الفرد الذي يتولّى السلطة .

تتجسّد الأسس الشّرعية لسيطرة السّلطة باعتبارها كائنا في المجتمع وبه حسب ماكس فيبر وجان وليام لابيار في ثلاث نماذج هي :

أ – نموذج تقليدي يستند إلى نفوذ «الأمس الأزلي»[8] وتتمثّل في سلطة الأعراف أمّا ما يسمّيه جان وليام لابيار بالسلطة المباشرة حيث يخضع كافة أفراد الجماعة للأعراف فلا «أحد يأمر لكن الجميع يطيعون»[9] معتبرين أي مخالفة للقواعد المقدمة جريمة تعرّض مرتكبيها لعواقب تجلب الموت وغضب الآلهة ونقمة السّلف .

ب – نموذج السلطة اللدنية القائمة على الاعتقاد الانفعالي في قرارات شخص استثنائي بسبب قداسته أو بطولته أو ميزاته المثالية [10]: وهو ما يسميه جان وليام لابيار بالسلطة المجسّدة حيث تعتبر السلطة كملكية أو كمتاع، وهي ميزة من ميزات مالكيها فالسلطة بهذا المعنى هي المسافة الفاصلة بين البطل والناس لكنّها المسافة الجسر ... فبقدر ما ينعزل مالك السلطة بحكم التميز، والتفرد يكون مجبرا على أن يكون قريبا من الآخرين حتى يلتحموا به ويجدوا أنفسهم فيه .[11]

ج – السلطة القانونية المستمدة من الاعتراف بمعقولية التّشريعات والقوانين[12] أو ما يسمّيه لابيار بالسلطة المؤسسة حيث تتحول السلطة إلى (شخص معنوي) يعبر عن الخير المشترك أو المصلحة العامة فالسلطة المؤسسة في جوهرها سلطة قانون حيث تتكيف الأصول التشريعية مع ضرورات الحياة الجماعية [13]

إنّ شرعية العلاقة بن الآمر والمأمور التي بحث عنها ماكس فيبر، هي ما تسعى إليه كلّ سلطة، بمعنى أنّها تسعى إلى كسب الاعتراف بها لا بمعرفتها والتعرّف عليها فحسب، وإنّما أيضا بتجسيدها، وممارستها بتوازنها واختلالها، بمرونتها وصلابتها في صلب العلاقة الاجتماعية، الأمر الذي يجعلنا نفهم السلطة لا كقوة مفروضة على الجماعة من خارج الجماعة، وإنّما كمجموع علاقات متفاعلة تصنعها جميع الأطراف الآمرة والمأمورة معا. كما أنّها ليست مجرّد عنف قائم، على المنع والإرغام إذ «لا يشكّل العنف الجوهر الذي به تكون السلطة وبدونه لا يتأتّى لها أن تمارس ولو كانت كذلك ما استطاعت أن تتجسّد كفعل في الأفعال ولو أدركناها كمجرّد هيمنة متأتية من فوق ما استطعنا فعلا كشف عملها وتوزّعها في أجسام الأفراد والمكان »[14] فهي إذن «أساس الحياة في المجتمع لأنّها نمط من الفعل والممارسة يمارس على أفعال وممارسات أخرى » [15]

فالسّلطة ليست حدا صرفا ومنعا كلّيا، وعنفا دائما ولو كانت كذلك لم يكن ممكنا قبولها والخضوع طواعية إليها .

3. جدلية العلاقة بين السلطة والخطاب :

يجعل توين فون دايك من سلطة الخطاب سلطة تعسّفية تابعة لسلطات خارجيّة. وهو ما يؤكده في كتابه الخطاب والسلطة حيث يرى أنّ «السلّطة لا تظهر في الخطاب أو عبر الخطاب فحسب، لكنها قوة اجتماعية تكون وراء الخطاب أيضا، عندئذ نجد أن العلاقة بين الخطاب والسلطة وثيقة جدا، فالخطاب مظهر مباشر لسلطة طبقة أو فئة أو جماعة أو مؤسسة ما »[16] بحيث يتمتع أصحاب النفوذ والسلطة بسيطرة واسعة تمكنهم من اختيار نوع الخطاب وأساليبه ومناسباته فهم « يسيطرون على الحوارات الرسمية مع المرؤوسين، واجتماعات الرؤساء، وإصدار الأوامر أو القوانين وكتابة أنواع التقارير والكتب والتعليمات، والقصص أو شتى خطابات وسائل الاعلام، فهم ليسوا المتحدثين الفاعلين في معظم المواقف فحسب، بل قد يأخذون أيضا زمام المبادرة في الجدالات أو اللقاءات الحية ...ويتحكمون في نبرة أو أسلوب النص أو الحديث، وموضوعاته. »[17].

ليكون صاحب السلطة تبعا لرأي فان دايك هو الشّخص الذي يستطيع أن يقول، أو يكتب عن شيء ما لمتلق ما في مقام ما، و لديه كل الصلاحيات لاختيار نوع الخطاب وأنماطه المختلفة وكذا وسائل إنتاجه، وكلما ضعفت سلطة المتحدث ضعفت قدرته على النّفاذ إلى الأشكال المختلفة للنّص أو الحديث فليس «لدى الضعفاء ومن ليس لهم سلطة، شيء يقولونه، ولا أحد يتحدثون معه، ويجب عليهم الصّمت عندما يتحدث أصحاب النّفوذ والسّلطة كما هو الحال بالنسبة إلى الأطفال و، السجناء والمتهمين وحتى النساء ..»[18]

يقول بيار بورديو في هذا السّياق :«ليست سلطة الكلام إلاّ السلطة الموكولة لمن فوّض إليه أمر التّكلّم والنطق بلسان جهة معيّنة، والذي لا تكون كلماته على أكثر تقدير إلاّ شهادة من بين شهادات أخرى على ضمان التّفويض الذي وكّل للمتكلّم ....و أقصى ما تفعله اللّغة هو أنّها تمثّل هذه السّلطة وتظهرها وترمز إليها »[19]

فسلطة الكلمات ليست أكثر من سلطة مفوضة لنا ... وأنّ مادة خطاباتهم (الكلمات) ليست أكثر من شهادة من بين شهادات أخرى لضمان التّوكيل، فليس هناك إذن لدى بورديو سلطة للخطاب هناك فقط خطاب السلطة، وأي محاولة لاستخراج ما يشكل فعالية الخطاب من الخطاب يعتبر خطأ وهو ما وقع فيه أوستين ومن بعده هابرماس .

يستخلص بورديو من نتائج تحليلاته أنّ «جميع المجهودات التي بذلت لترى في المنطق اللغوي، الذي يتحكم في مختلف الاشكال الاستدلالية والبلاغية والأسلوبية، بسبب الفعالية الرّمزية لتلك الأشكال، لابدّ وأن تبوء بالفشل مادامت لا تقيم علاقة بين خصائص الخطاب وصفات من يلقيه وسمات المؤسسة التي تسند إليه أمر الالقاء »[20] فدرس كدرس الأستاذ أو خطبة الواعظ مثلا لا يكون ذا فعالية إلاّ إذا أعترف به كخطاب نفوذ وسلطة، هذا الاعتراف الذي لا يتمّ إلاّ بشروط خاصة تقوم بتحديد الاستعمال المشروع: «فالخطاب ينبغي أن يصدر عن الشخص الذي سمح له بأن يلقيه، أي عن هذا الذي عرف واعترف له بأنّه أهل لأن ينتج فئة معيّنة من الخطابات وأنّه كفء جدير بذلك (كالأستاذ والشاعر...) كما ينبغي أن يلقيه في مقام مشروع، أي أمام المتلقي الشّرعي ...و أخيرا ينبغي للخطاب أن يتّخذ الصورة الشّرعية القانونية أي أن يخضع لقوانين النحو والصرف »[21]

إن تحليل الخطاب عند بورديو لا يمكن أن يكون تحليلا لذاته أي لذات الخطاب والمجتمع، فالكلمات التي تشكّل فحوى الخطاب – برأي بورديو – لا يمكن استخلاص معناها إلاّ إذا تمّ ربطها بالشّروط الاجتماعية لإنتاجها .

إنّ هذا الطّرح الذي يميل إلى جعل الخطاب سلطة تعسّفية تابعة لسلطات خارجيّة. يقابله طرح آخر يجعل من الخطاب سلطة في ذاته وهو ما يؤكده ميشال فوكو في كتبه الثلاث «أركيولوجيا المعرفة »«نظام الخطاب» و«ارادة المعرفة» اثبات السلطة الذاتية للخطاب يقول في « إرادة المعرفة » «ففي الخطاب بالذّات يحدث أن تتمفصل السلطة والمعرفة، ولهذا السبب عينه، ينبغي ان نتصور الخطاب كمجموعة أجزاء غير متصلة وظيفتها التكتيكية غير متماثلة أو ثابتة، بصورة أدق يجب أن لا نتخيّل عالما لخطاب مقسّما بين الخطاب المقبول والخطاب المرفوض بل يجب أن نتصوره كمجموعة عناصر خطابية تستطيع أن تعمل في استراتيجيات مختلفة، الخطاب ينقل السلطة وينتجها يقوّيها ولكنّه أيضا يلغّمها يفجّرها، يجعلها هزيلة يسمح بإلغائها .»[22] يشكّل الخطاب عند فوكو سلطة في ذاته قادرة على مناهضة، وإقصاء أو خلق السلطة كما أنّه ليس مقسّما لديه إلى خطاب مقبول أو مرفوض، بل إنّ المعرفة والسلطة تتمفصل في الخطاب، كما أنّه يجب النظر إليه كمجموعة عناصر تعمل في استراتيجيّات مختلفة، إنّ ما يكشف السلطة الذاتية للخطاب هو ذلك التخوف: «اتّجاه ما يشكّله الخطاب في حقيقته المادية كشيء منطوق أو مكتوب، التّخوف اتجاه هذا الوجود العابر المتّجه إلى الإمحاء دون شكّ ...التخوّف من أن نحسّ بأنّ تحت هذه الحركة، التي هي مع ذلك حركة يومية ورمادية، سلطا أو أخطارا لا

نتصورها جيدا، التخوّف من توقع وجود صراعات وانتصارات وجروح وعبوديّات عبر الكثير من الكلمات .....»[23]

إنّ خطورة الخطاب الذي كثيرا ما يختلس منّا حقائق لم نقصد تسريبها البتة يجعل منه مجالا مراقبا عند فوكو عبر ما يسمّيه بإجراءات المراقبة[24] التي تتقاطع مشكّلة سياجا يتعدّل باستمرار للحد من سطوة الخطاب، وما يثيره من أخطار، ومخاوف بالرغم من أنّ «الخطاب في ظاهره شيء بسيط، لكن أشكال المنع التي تلحقه، تكشف باكرا وبسرعة عن ارتباطه بالرغبة والسلطة »[25]، فلا يعدّ الخطاب جسدا حاملا للرغبة فقط بل أضحى موضوعا للرغبة، كما أنّه ليس مجرّد ترجمان للصراعات، وأنظمة السيطرة بل إنّه ما نصارع من أجله، وما نصارع به أيضا، كما أنّه السلطة التي نسعى لامتلاكها.

هكذا تتحول الممارسة الفوكوية من توصيف الخطاب إلى تصوير آليات السلطة من خلال تصوير حركة الخطاب، وعالمه واستراتيجياته، وتعقده وانزياحه، حيث يجب القبول باللعبة المعقدة، وغير الثابتة عندما يصبح الخطاب أداة، ونتيجة للسلطة في نفس الوقت كما يكون عائقا وما يصطدم به يكون نقطة مقاومة وانطلاقا لاستراتيجية معارضة فالخطاب يتحرك وينتج السلطة « من هنا ينبغي أن يفهم الخطاب من حيث إنه إعلان عن زوال السلطة المشخصنة التي فهمها أفلاطون على أنها الفيلسوف وفهمها هوبز على أنها الفيتاثون وفهمها ميكيافيلي على أنها الأمير يجب فك ميكانيزماتها من خلال استراتيجية محايثة لعلاقات القوى »[26]

يضفي ميشال فوكو لونا رماديا على السلطة حيث تنغلق دائرة الفعل لما يشق الخطاب طريقه جنا إلى جنب مع السلطة فتستحيل رؤية أحدهما دون الآخر، الأمر الذي غير «بديهيات ومسلمات الفكر السياسي المعاصر كما غير خارطة الفلسفة وغدا " السياسي/الخطابي "سؤال الأسئلة»[27] .

وعليه فمرجعيّة الخطاب عند فوكو لا تعود إلى الذات، أو المؤسسة، أو إلى الصدق المنطقي أو إلى قواعد البناء النحوي، وإنّما إلى الممارسة، « الممارسة الخطابية، وغير الخطابية على أن لا نفهم العلاقة بين الممارسات على أساس السبب والنتيجة، وإنّما على أساس العلاقة التبادلية »[28] مؤسّسا بذلك مفهوما جديدا للخطاب لا يقوم على أصول منطقيّة، بل يتشكّل (أساسا) من وحدات يطلق عليها اسم المنطوقات بحيث تشكّل هذه المنطوقات – منظومات منطوقة – بدورها ما سُمي بالتّشكيلات الخطابية هذه التّشكيلات تكون دائما في حقل خطابي معين، وتحكمها قوانين التكوين والتحويل، ليختلف بذلك الخطاب عن الجملة، والقضيّة كما يختلف التحليل الخطابي عن تحليل اللّغة، والتّحليل المنطقي ذلك أنّ «تحليل الخطاب يعتمد على الوصف الأركيولوجي والتّحليل الجينيالوجي، من أجل الكشف عن ندرة وخارجيّة، وتراكم وقبلّية الخطابات أو بتعبير دقيق يقوم على التّحليل التّاريخي للخطابات »[29] .

لا تكاد تبتعد هذه الرؤية عن تخوم تلك التي أسسها عبد السلام المسدي في كتابه السياسة وسلطة اللغة حين جعل صناعة الخطاب سلاحا يعضد سلاح المال ومخزون النَفط عند العرب فلن " يفيد العرب كثيرا أن يمتلكوا سلاح المال، ولا أن ينفردوا بمخزونات النفط ولا أن يتطلعوا إلى توظيف الطاقة الذرية سلميا ما لم يمتلكوا سلاح الخطاب، لن يحقق العرب انتصارا سياسيا في الساحة الدولية إلا إذا أتقنوا صناعة الخطاب وتمرسوا بآليات تفكيك

الخطاب وتفوقوا في مهارات توظيف الخطاب "[30] إن هذه الرؤية قد نصَّبت من الخطاب " اللغة " سلطة داخل سلطة الفعل السياسي إنها القوة المتوارية خلفه تمنحه سلطانا حين يمتلك ناصيتها ويضعف حد التلاشي حين تتفلت منه، "إنّ اللغة سلطة كثيرا ما تندس داخل نسيج السياسة حتى لتكاد تحتكر لباب الفعل والقرار، وكم من منعطف كانت فيه الكلمة هي الصانعة للحدث السياسي وهي الراسمة لمعالم الموقف بكليته "[31] فلا شيء يدرك إلا باللغة ولا شيء يدرك إلا من خلال اللغة إذا لا شيء يدرك خارج سلطة اللغة[32] .

إنّ الجسر الواصل بين السياسة والعالم عند المسدي إنّما هو اللغة تلك القوة التي أسعفت في كثير من الأحيان من لا قوة له، فكم من سياسي لم يكن له من مطية إلى اعتلاء سدة الحكم إلا اللغة وضرب لذلك مثالا مقولة " نلسن مندلا " في مناظرته مع " فريدريك لوكلارك " «في إطار انتخابات وصفتها الصحافة الغربية بأنها متعددة الأعراق فبدأ " مندلا " كلامه بجملة قالت مؤسسات سبر الآراء إنّها هي التي فتحت له قلوب جمع غفير من الناخبين البيض قال " إنّ الإنسان لا ينسى الظلم ولكن السياسي بوسعه أن يصفح " ...ففاز بالانتخابات الرئاسية فكان على موعد مع التاريخ» [33] إن ما مكن لنلسن مندلا بين منافسيه إنما هو حنكته وعلمه بصناعة الخطاب .

فالخطاب سلطة تفوق سلطة الجاه والنفوذ، وقد تأكد ذلك من خلال ما أوردته مؤلفات النقد العربي عن أولئك الذين امتلكوا سلاح اللغة فأرهبوا بها ذوي السلطان، و لعل الذي يهب اللغة هذه السلطة هو قدرتها على التأثير في المتلقي، وتغيير قناعاته فقد أورد الجاحظ في البيان والتبيين خبرا مرويا عن مالك بن دينار يؤكد فيه أنه كلما سمع الحجاج يتكلم عن أهل العراق حسب أن هؤلاء ظلموه وبغوا عليه لشدة فصاحته، بل إنّ اللغة قد تعمل على تزييف الحقائق وجعلها أقرب للسفسطة، فقد أشار الجاحظ في هذا إلى خبر غيلان بن خرشة الضبي الذي مر مع عبد الله بن عامر بنهر شرق البصرة فقال عبد الله ما أصلح هذا النهر فراح غيلان يؤكد القول بذكر محاسنه ثم مر في يوم آخر بالنهر ذاته مع زياد فقال هذا الاخير: ما أضر هذا النهر فذكر غيلان من القول ما يثبت به ذلك وقد علق أبو عثمان على الخبر بقوله " فالذين كرهوا البيان إنما كرهوا مثل هذا المذهب »[34] .

وهكذا فإن سلطة اللغة تنبع من قدرتها على تغيير القيم والقناعات إنها «سلطة تشريعية اللّسان قانونها ... فإن اللّغة بطبيعة بِنيتها تنطوي على علاقة استلاب قاهرة. ليس النطق أو الخطاب بالأحرى تَبليغا كما يقال عادةً، إنّه إخضاع، فاللّغة توجيهٌ وإخضاعٌ معمّمان »[35]

4. خاتمة:

إنّ مقالنا هذا ليس مقالا في السياسة ولا هو مقال في علم الاجتماع أو الفلسفة إنما هو مقال أردنا من خلاله الكشف عن سلطة " الفعل اللغوي " أو " الخطاب " في مختلف تلك المجالات وقد توصلنا من خلاله إلى جملة من النتائج هي:

- إنّ السّعي إلى إيجاد السّلطة بالخطاب هو ما يُسهم في توسيع مفهومها التقليدي المنحصر في السّلطة القبلية السّابقة عن الخطاب .

- تبسط السلطة نفوذها على المجتمع بأسره فكما نجدها في قمة الدولة نجدها في كل المستويات الأخرى.
- ينطوي ظاهر كل خطاب وباطنه على أنا المرسل، سواء أمتلك السّلطة أم لم يملكها فانعدامها لا يعني حرمانه منها فقد يتيح له التّلفظ بالخطاب ذلك فالسّلطة لم تعد تكمن في أنا المرسل بقدر ما تكمن في إنتاج الأنا للخطاب، فيستحيل عندها الخطاب ميدانيًا لإبراز السّلطة وخلقها، والمحافظة على استمراريتها .
- إن الصلة بين السلطة والخطاب هي صلة جدلية قد استأثرت فيها السلطة بتوجيه الخطاب زمنا ما حين لم تكن وسائل الاعلام قد تفشت في مجتمعنا ذلك التفشي الذي قلب موازين القوى فأضحى من بعده الخطاب سلطة بسطت سطوتها في قلب كل السلطات، سياسية أو اجتماعية أو فنية ... فأصبحت مطية لبعث العلاقات أو قطعها بين الأفراد والأمم فامتلاك القوة اليوم لا يعني الضرورة بالسيطرة **فليس على السلطة إذن مهما كان شكلها إلا التحالف مع الخطاب** .

التوصيات :

- ضرورة الوعي بسلطة الخطاب ومراقبته لتفادي سوء عملية الفهم والافهام.
- ضرورة دراسة مختلف الاستراتيجيات الخطابية التي تمكن المتكلم من اتقان صناعة الخطاب .
- التخلي عن سلطة القوة واللجوء إلى سلطة الخطاب التي تصنع لنا جيلا راقيا .[36]

الهوامش:

[1] - Ja cques MœshleAnne Reboul. Dictionnaire encyclopédique de Pragmatique edition de Seuil 1997 p147 وهذا نصه اللغة الفرنسية

« Le Discours Renvoie à Tout Enonciation supposant un locuteur et un auditeur, et chez le premier l'intention d'influencer l'autre en quelque manière »

[2]- جورج بلانرييه الانثروبولوجيا السياسية تر علي المصري، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان 2007– ص 37.

[3]- رولان بارت، درس السيمولوجيا، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي ط3دار توبقال للنشر – الدار البيضاء، المغرب 1993– ص 11

[4]-بنظر ميشال فوكو، المعرفة والسلطة ترجمة عبد العزي العيادي ط1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان 1994 – ص 49 .

[5]- المرجع نفسه ص 48 .

[6]- عبد الله ناصف السلطة والسياسة ضمن هامش 2، ص 79 .

[7]– جورج بلاندييه، الانتروبولوجيا السياسية، ص 39 .

[8]– ماكس فيير رجل العلم ورجل السياسة (ترجمة نادر ذكرى) دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت ط 1982 – ص 47-48.

[9]–، بنظر ميشال فوكو المعرفة والسلطة . ص – 45 .

[10]– ماكس فيير رجل السياسة ورجل العلم، ص 48 – 47.

[11]– ميشال فوكو – المعرفة والسلطة ص 45 .

[12]– ماكس فيير رجل العلم ورجل السياسة . ص 47-48

[13]– ج – وليام لابيار – السلطة والسياسة ترجمة اناس حنّا ط 3منشورات – عويدات – بيروت، 1983، ص18– 49 .

[14]– ميشال فوكو، المعرفة والسلطة ص- 53.

[15] . محمد علي الكبسي، ميشيل فوكو دراسة، ط 2 دار الفرقد للطباعة والنضر والتوزيع، / 2008، ص 57 .

[16]– توين فان دايك الخطاب والسلطة ترجمة غيداء العلي ط1، المركزالقومي للترجمة القاهرة مصر 2014، ص 85

[17]– المرجع نفسه، ص 85

[18]– المرجع نفسه، ص 84

[19]– بيير بورديو الرّمز والسلطة ترجمة عبد السلام بنعبد العال ط3 دار توبقال 2007 – ص 58 .

[20]– المرجع نفسه – ص 60 .

[21]– المرجع نفسه – ص 60 .

[22]– ينظر الزواوي بغورة، بين اللّغة والخطاب والمجتمع مجلة انسانيات 17-18 ماي – ديسمبر 2002–ص 43

[23]–ميشال فوكو، نظام الخطاب - ص 3-4 .

[24]– للتوسع اكثر في اشكال المراقبة ينظر كتاب نظام الخطاب لميشال فوكو

[25]– ميشال فوكو، نظام الخطاب – ص 5 .

[26] . محمد علي الكبسي، ميشيل فوكو، ص 57

[27]– المرجع نفسه ص 59

[28]– الزواوي بغورة الخطاب والسلطة (بين اللّغة والخطاب والمجتمع)- ص 44 – 45

[29]– المرجع نفسه – ص 44 .

[30]– عبد السلام المسدي، السياسة وسلطة اللغة، ط1 الدار المصرية اللبنانية القاهر 2007 ص 116

[31]–المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[32]–المرجع نفسه، ص 19

[33]– المرجع نفسه، ص 47

[34] الجاحظ البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت لبنان، ط 1998، ج1 ص 395

[35]رولان بارت، درس السيمولوجيا، ص 12

. قائمة المراجع:

1-بيير بورديو الرّمز والسلطة ترجمة عبد السلام بنعبد العال ط3 دار توبقال 2007

2-توين فان دايك الخطاب والسلطة ترجمة غيداء العلي ط1، المركز القومي للترجمة القاهرة مصر 2014

3-الجاحظ البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت لبنان، ط 1998

4-جورج بلانرييه الانثروبولوجيا السياسية تر علي المصري ط2المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان 2007

5- ج – وليام لابيار – السلطة والسياسة ترجمة اناس حنّا ط 3منشورات – عويدات – بيروت –/ 1983

6- رولان بارت، درس السيمولوجيا، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي ط3 دار توبقال للنشر – الدار البيضاء.1993

7- عبد السلام المسدي، السياسة وسلطة اللغة، ط1 الدار المصرية اللبنانية القاهر 2007

8- عبد الله ناصف السلطة والسياسة ط 1دار النهضة العربية للنشر والتوزيع مصر 1998

9- محمد علي الكبسي، ميشيل فوكو دراسة، ط 2 دار الفرقد للطباعة والنضر والتوزيع، / 2008

10- ماكس فيبر رجل العلم ورجل السياسة (ترجمة نادر ذكرى) دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت ط 1982

11-ميشال فوكو، المعرفة والسلطة ترجمة عبد العزي العيادي ط1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان 1994.

المراجع باللغة الأجنبية :

-12Ja cques MœshleAnne Reboul. Dictionnaire encyclopédique de Pragmatiqu edition de Seuil1997

المقالات :

13- الزواوي بغورة، بين اللّغة والخطاب والمجتمع مجلة انسانيات 17-18 ماي – ديسمبر 2002